

مشروع ورقتي لتعزيز حقوق المرأة وتمكينها قانونيا



برنامج الامم المتحدة الانمائي و الجمعية الثقافية النسائية
بالتعاون مع المجلس الاعلى للتخطيط والتنمية



” دراسة حق الجنسية والمواطنة والحقوق السياسية ”

إعداد المحامية شيخة فيصل الجليبي

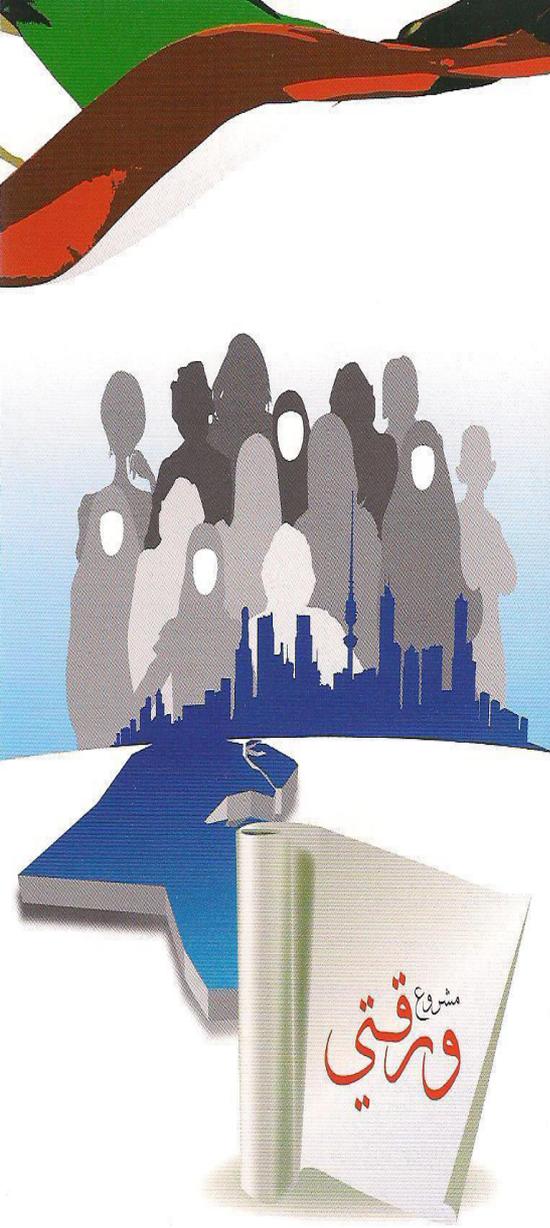
تقسم دراسة حق الجنسية والمواطنة والحقوق السياسية إلى ثلاثة أقسام :

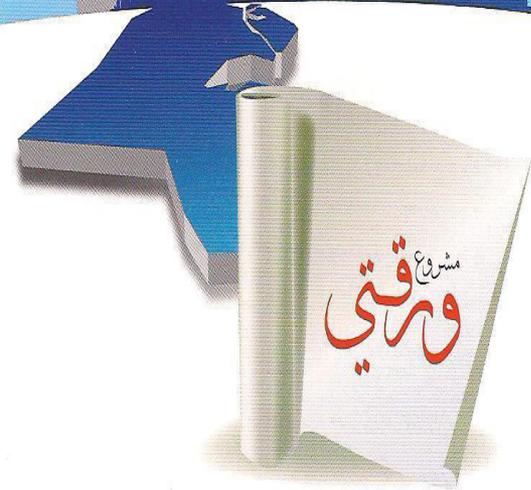
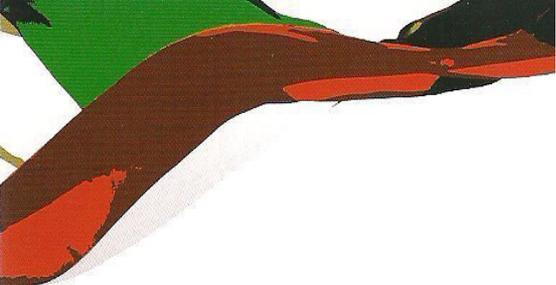
القسم الأول : حق المواطنة : وهي النصوص العامة للحقوق العامة والحريات.

القسم الثاني : الحق في المساواة : وهو المتمثل في الحق في الجنسية الكويتية، وسيتم التطرق بالتفصيل إلى الجنسية الكويتية أنواعها، وطريقة كسبها، شروطها، والآثار المترتبة عليها، وفقد الجنسية وسحبها.

القسم الثالث : الحق في المشاركة : وهو الحق في المشاركة السياسية بتكوين النقابات والجمعيات والتجمعات، إضافة إلى الحق في الانتخابات، وذلك بالتفصيل في مجال الانتخابات وموقف المشرع الكويتي والحلول المقترحة لتمكين المرأة الكويتية من خوض الانتخابات البرلمانية.

لنعزيز حقوق المرأة وتمكينها قانونياً





حق المواطنة

يقصد بالمواطنة العضوية الكاملة والمتساوية في المجتمع بما يترتب عليها من حقوق وواجبات، ويرتب التمتع بالمواطنة سلسلة من الحقوق والواجبات تتركز على أربع حقوق محورية هي :

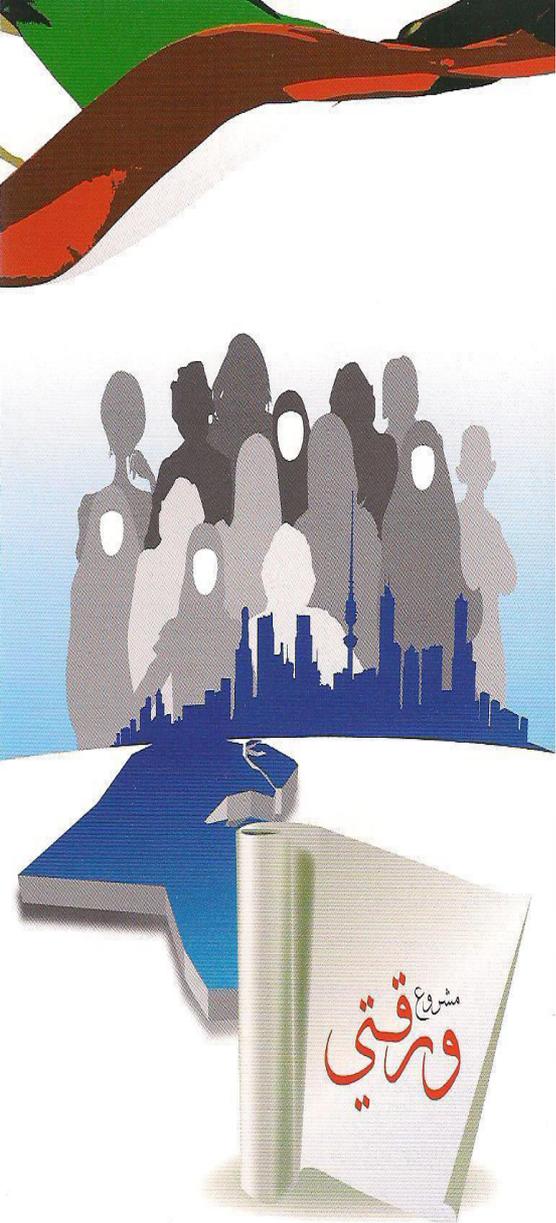
- 1) حق الحرية.
- 2) حق المساواة.
- 3) حق المشاركة.

لنعزيز حقوق المرأة وتمكينها قانونياً

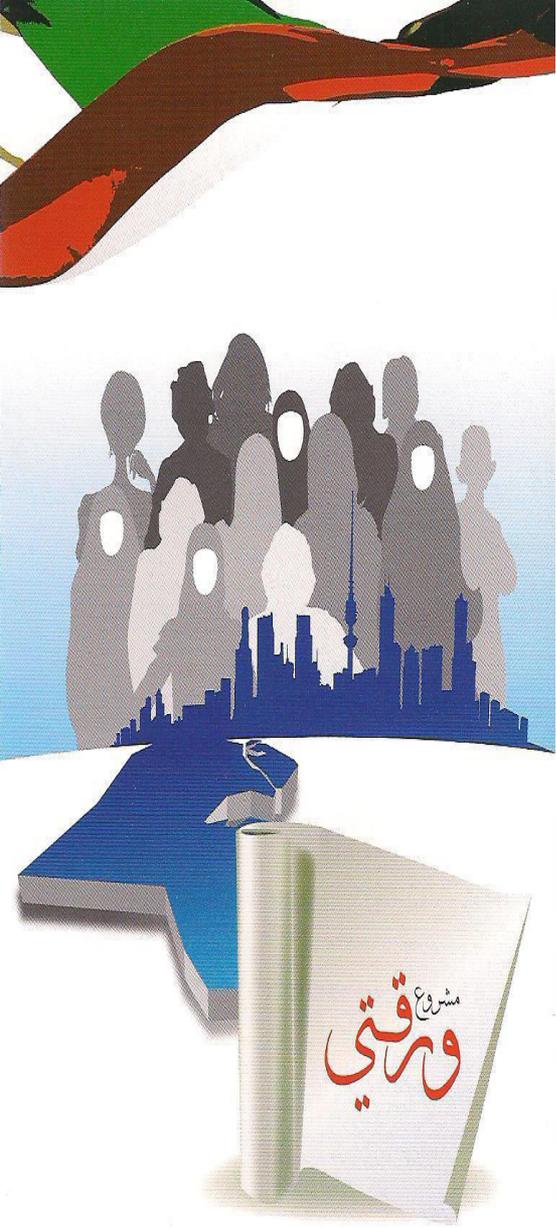
الحق في الحرية

يكفل الدستور الكويتي الحقوق والحريات ويمكن حصرها في أربعة نقاط وهي :

- (1) الحرية الشخصية
- (2) حرية الاعتقاد
- (3) حرية الرأي والبحث العلمي
- (4) حرية المراسلات



لنعزيز حقوق المرأة وتمكينها قانونياً



الحق في المساواة

عرض الدستور الكويتي مبدأ المساواة في مواضع تمثلت في الحقوق التالية :

- (1) الحق بالتعليم
- (2) الحق في المساواة أمام القضاء
- (3) الحق بالجنسية

لنعزيز حقوق المرأة وتمكينها قانونياً

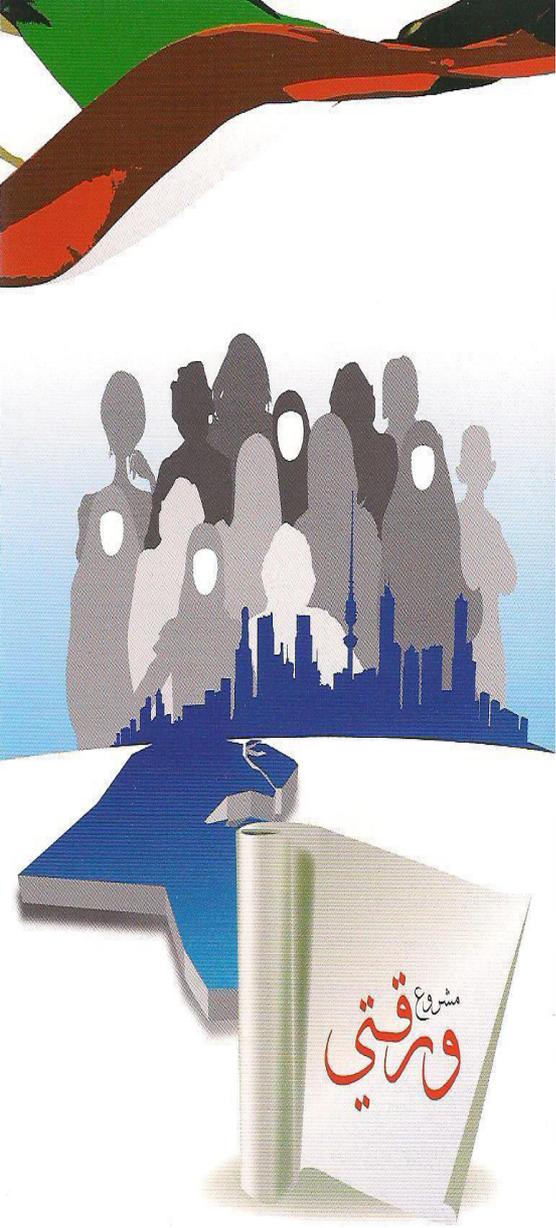
الحق بالجنسية

حق الجنسية ينقسم إلى ثلاثة مواضيع رئيسية تدرج تحت كل موضوع عدد من المواضيع الفرعية ذات الصلة، وذلك على النحو التالي:

- (1) الجنسية الكويتية
- (2) الجنسية وحق الدم
- (3) الجنسية وجواز السفر

مشروع
ورقتي

لنعزز حقوق المرأة ونمكنها قانونياً



الجنسية الكويتية

الجنسية وشروط اكتسابها وفقدائها والحقوق المترتبة عليها،
وذلك على النحو التالي :

- 1) الجنسية الكويتية الأصلية
- 2) الجنسية الكويتية اللاحقة
- 3) الجنسية الكويتية بالتبعية
- 4) فقد الجنسية

لنعزيز حقوق المرأة وتمكينها قانونياً

الجنسية وحق الدم

أولا : الجنسية بحق الدم من جهة الأب :
جاءت المادة الثانية من قانون الجنسية واضحة، وصريحة،
ومباشرة : "يكون كويتي كل من ولد، في الكويت أو في
الخارج لأب كويتي".

ثانيا : الجنسية بحق الدم من جهة الأم :
منح القانون الكويتي الجنسية الكويتية لأبناء المرأة الكويتية في
حالتين :

الحالة الأولى : أبناء الكويتية الأرملة أو المطلقة طلاق بائن
من أجنبي، أو زوجة الأسير.

الحالة الثانية : أبناء المرأة الكويتية مجهولين الأب أو من لم
يثبت نسبهم إلى أب.

لنعزيز حقوق المرأة وتمكينها قانونياً

مشروع
ورقتي

الجنسية وجواز السفر :

موافقة الزوج لاستخراج جواز سفر الزوجة :

المحكمة الدستورية في القضية رقم 3670 لسنة 2008
تجاري مدني كلي حكومة 3 في حكمها الصادر في
20 أكتوبر 2009 حكمت بإلغاء شرط موافقة الزوج
لمنح المرأة الكويتية جواز سفر الوارد في المادة 15
من قانون رقم 11 لسنة 1962 بشأن جوازات السفر.

مشروع
ورقتي

لنعزيز حقوق المرأة وتمكينها قانونياً

المقترحات والتوصيات في حق الجنسية :

• عدم سحب الجنسية لأسباب تتعلق بأمن الدولة الداخلي أو الخارجي عن الزوجة والأبناء القصر ممكن أكتسبها معه بالتبعية، إلا إذا ثبت إدانتهم بالاشتراك معه.

• عدم سحب الجنسية الكويتية بسبب الانضمام لهيئة تعمل على تقويض النظام الاجتماعي أو الاقتصادي وعدم الولاء عن الزوجة والأبناء القصر ممكن كسبها معه بالتبعية، إلا ثبت إدانتهم بالاشتراك معه.

• منح المرأة حقا مساويا لحق الرجل فيما يتعلق بجنسية أطفالهما، حيث يمنح أبناء المرأة الكويتية للجنسية الكويتية أسوة في منح الرجل الكويتي الجنسية الكويتية لأبنائه سواء من أم كويتية أو أجنبية. وعدم اشتراط ذلك الحق بانتهاء الزواج بالوفاة أو الطلاق البائن الوارد في نص المادة الخامسة فقرة 2 من قانون الجنسية الكويتية.

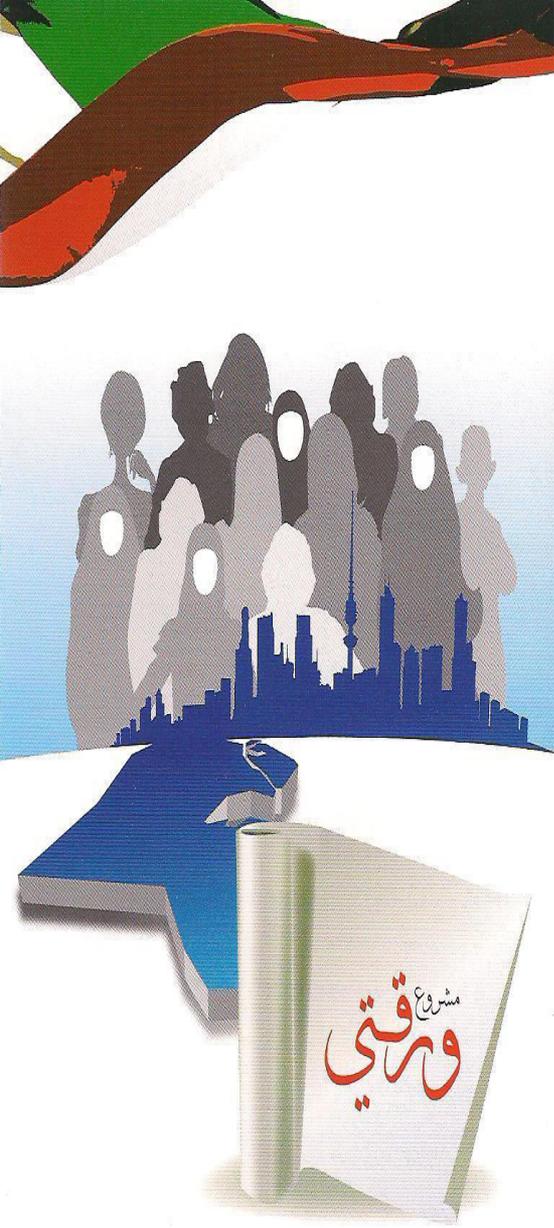
لنعزيز حقوق المرأة وتمكينها قانونياً

مشروع
ورقتي

الحق في المشاركة

سنوجزها بالدراسة في النقاط التالية :

- (1) الحق في تكوين الجمعيات والنقابات
- (2) الحق في الاجتماعات
- (3) الحق في مخاطبة السلطات في الدولة
- (4) الحق في المشاركة في الانتخابات العامة



لنعزيز حقوق المرأة وتمكينها قانونياً

الانتخابات الكويتية

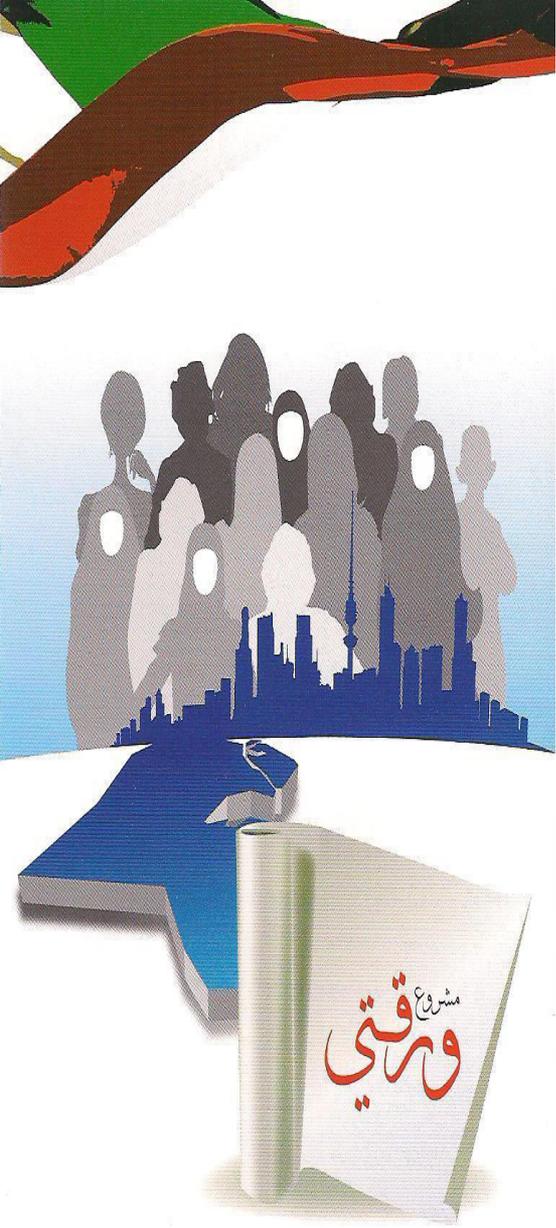
تقسم الانتخابات البرلمانية في دولة الكويت إلى أربعة أقسام رئيسية وهي :

(1) المرشحين

(2) الناخبين

(3) العملية الانتخابية

(4) الجرائم الانتخابية



لنعزيز حقوق المرأة وتمكينها قانونياً

المرأة و قانون الانتخابات

التمكين السياسي للمرأة :

التمكين بوجه عام هو إزالة كل ما من شأنه جعل النساء والفئات المهمشة في مراتب أدنى.

الحصص (الكوتا) القانونية لتمثيل المرأة :

يقصد بالحصص (الكوتا) في المهام السياسية هي تخصيص عدد محدد من المقاعد في المجالس التشريعية للنساء، فهناك عدد محدد من المقاعد في مجلس الأمة يتم شغلها من قبل النساء، بحيث لا يجوز أن يقل عدد هذه المقاعد عن النسبة المقررة قانوناً ، أي هناك حصة نسائية محددة لا بد من شغلها من قبل النساء.

لنعزيز حقوق المرأة وتمكينها قانونياً

معوقات حق المشاركة :

من أبرز وأبرز معوقات حق المشاركة للمرأة في دولة الكويت :

أولا : المعوقات السياسية للمرأة :

• ضعف آليات التنسيق والاتصال اللازمة لتفعيل جهود المرأة الكويتية في المجال السياسي.

• ضعف قابلية المرأة للاندماج في الحياة العامة بالمقارنة بالرجال بمختلف شرائحهم بما في ذلك الرائح القبلية والطائفية. استغلال الحركات السياسية للنساء كأصوات فقط دون منحهن فرصا للتقدم كعناصر قيادية في هذه الحركات.

لنعزيز حقوق المرأة وتمكينها قانونياً

• التبعية السياسية للرجل داخل الأسرة، أو التبعية القبلية أو الطائفية.

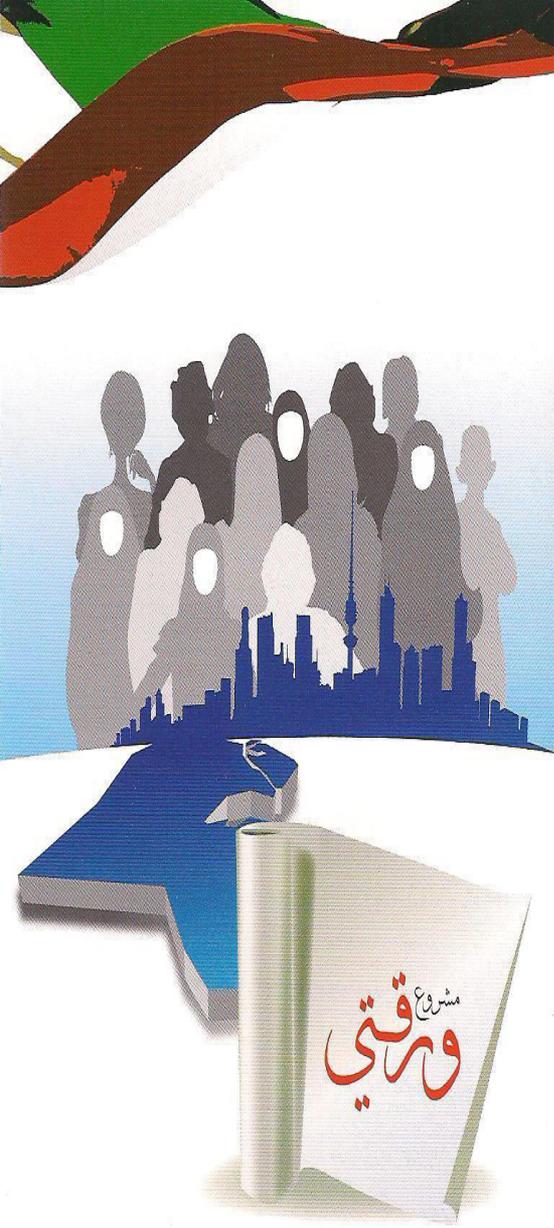
• ضعف دور الجهات الحكومية والأهلية بما يتعلق بسبل إبراز وإعداد العناصر القيادية النسائية.

ثانيا : المعوقات القانونية والتشريعية للمرأة :

• عدم تخصيص نسب كحد أدنى للمرأة في شغل الوظائف العامة أو المناصب أو المقاعد في مجالات الخدمة المدنية ومجالات الخدمة العامة.

• بعض الثغرات في مراعاة ظروف المرأة وأوضاعها في تشريعات الخدمة المدنية في القطاعات الحكومية وتشريعات العمل في القطاع الأهلي.

لنعزز حقوق المرأة ونمكنها قانونياً



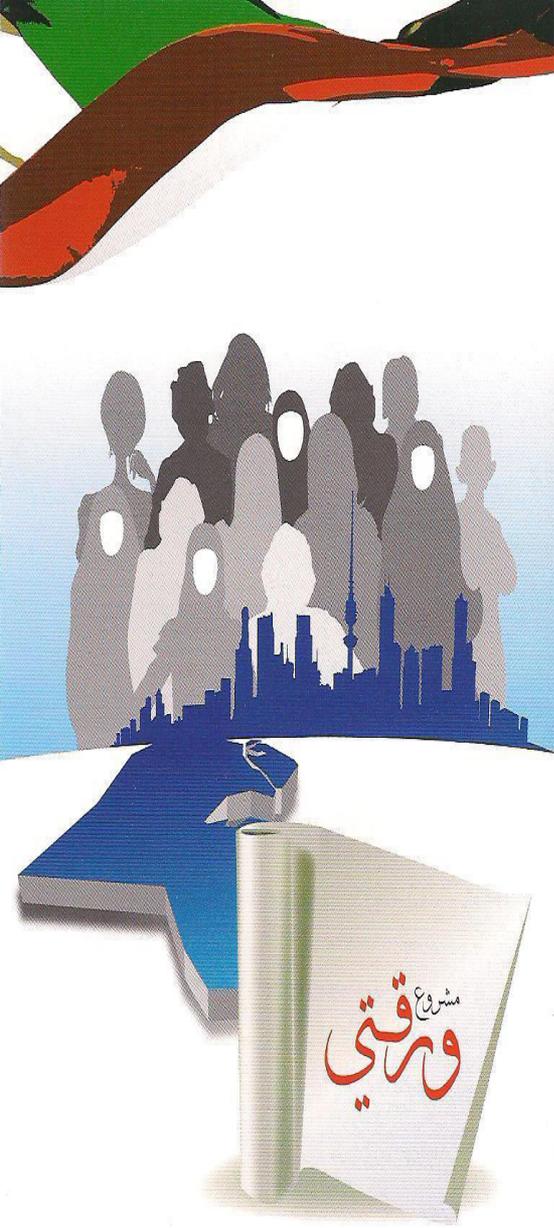
المقترحات والتوصيات في المرأة والانتخابات :

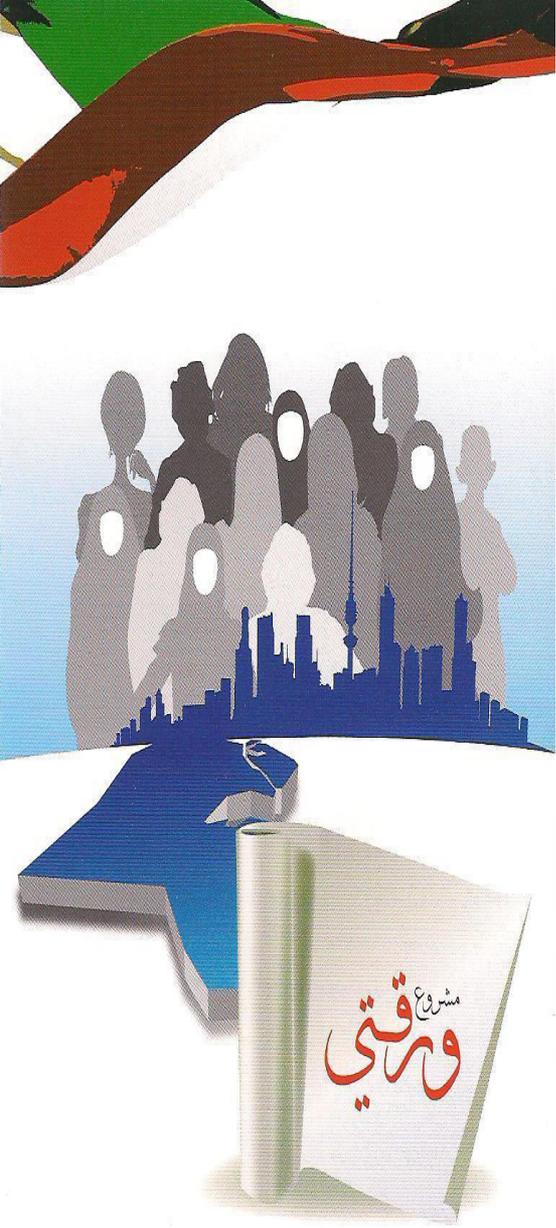
• إلغاء الشرط الوارد في المادة الأولى من قانون الانتخابات والخاص بالالتزام بقواعد والأحكام المعتمدة في الشريعة الإسلامية للمرأة، حيث أنه معيار واسع وفضفاض يعيق المرأة من العملية من المشاركة في العملية الانتخابية سواء كانت مرشحة أو ناخبة.

• خفض سن الانتخاب إلى ثمانية عشر سنة بدل من واحد وعشرون سنة، وذلك لإشراك أكبر شريحة ممكنة من النساء في العملية الانتخابية.

• إعادة تقسيم الدوائر الانتخابية وعدم تركز الأصوات في دائرة دون الأخرى مما يعيق العدالة في العملية الانتخابية للنساء، وبالتالي يعيق تمكينهن من المشاركة السياسية.

لنعزيز حقوق المرأة وتمكينها قانونياً





• إشهار الأحزاب السياسية، والأخذ بنظام قوائم بالتصويت، وإقرار الكوتا الحزبية.

• نشر الوعي والثقافة الأساسية للمرأة لتمكينها من ممارسه حقها السياسي. وذلك من خلال أليه لتوصيل الوعي إلى جميع مناطق الكويت وذلك من خلال : بث برامج تلفزيونية توعوية مبسطة لتوصيلها لأكبر شريحة نسائية، وتكثيف الندوات والمحاضرات وورش العمل المدرسية، وبث الرسائل الهاتفية التوعوية لأكبر شريحة نسائية.

لنعزيز حقوق المرأة وتمكينها قانونياً

لكم خالص
الشكر
والتقدير

